
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني (١٩٥٤ و ١٩٦٢) وانعكاساته على بناء دولة ما بعد الكولنيالية

أ. عبد الكريم كدورلي، جامعة وهران، الجزائر.

ملخص :

تهتم الدراسة بتفحص واقع الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الفترة الممتدة بين١٩٥٤و١٩٦٢ وذلك من خلال تفكيك بنية هذا الصراع للكشف عن الأسباب الرئيسة المتحكمة في مسار التفاعلات الصراعية بين قادتها خلال الثورة. تنتقل الدراسة لتبين أن مسار الصراع وتحولاته إلى غاية أزمة١٩٦٢ كاد أن يعصف بثورة التحرير، وذلك من خلال تحديد أسباب هذه الأزمة ومراحلها وانعكاساتها على دولة ما بعد الكولونيالية. تخلص الدراسة إلى محاولة فهم السياق العام الذي ستسير وفقه عملية بناء الدولة والانتقال بهذه الأخيرة من مرحلة الكولنيالية إلى ما بعد الاستقلال.

الكلمات المفتاحية: الصراع السياسي،جبهة التحرير الوطني، الانقسام، الأزمة، التنظيم، دولة ما بعد الكولنيالية.

مقدمة :

يشكل الطابع الأزماتي في تأسيس جبهة التحرير الوطني إشكالاً في فهم طبيعة العلاقة بين وحدة الهدف (الاستقلال) عند الجماعة المؤسسة وبين الممارسات الفردية والجماعية لقادتها خلال الثورة؛ إذ أنه وعلى الرغم من براءة العمل النضالي في سبيل تحقيق الاستقلال، إلا أن ذلك النضال كان سلوكا مناقضا لطبيعة الممارسات والتحالفات داخل جبهة التحرير الوطني، بحيث عرف هذا التنظيم مجموعة من الهزات العنيفة، والتي غذتها جملة من الصراعات الفئوية والجهوية، أثرت في مجملها على وحدته الإيديولوجية[1].

لقد كان هذا "التنظيم النموذجي" وليد أزمة داخل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وقد باشر عمله فيما بعد ضمن سياق صراع مزدوج؛ داخليا مع الحركة الوطنية الجزائرية (المصالية MNA)، وخارجيا في إطار حرب التحرير من خلال جبهتين متلازمتين؛ سياسيا من خلال تبني جبهة التحرير الوطني زمام الثورة باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الجزائري، وعسكريا، من خلال قيادة جيش التحرير باعتباره الجناح العسكري للجبهة[2].

في الوقت الذي كانت تعيش فيه جبهة التحرير الوطني واقع الصراع مع الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) داخل الوطن وخارجه في فرنسا من جهة[3]، وتواجه تحديات الحرب عسكريا ودبلوماسيا من جهة ثانية؛ كانت هناك صراعات متعددة

[1] Jean Leca, «Etat Et Société En Algerie». In.Basma Darwich (dir). **"Maghreb les années de transition",** (Paris: Masson, 1990). p.18.

[٢] محمد حربي، "**جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع**"، (بيروت:مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣).، ص ص. ١٢٧-١٤٠.

[٣] كنتيجة للمعارك بين التنظيمين (جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية المصالية)،كان في فرنسا وحدها حوالي ١٢٠٠٠ اعتداء و ٤٠٠٠ قتيل و ٩٠٠٠ جريح. أنظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص. ١٣٩.

الأشكال (فردية وجماعية) والمواضيع (قيادة، إستراتيجية النضال، ثقافية) داخل الجبهة باعتبارها بنية انقسامية. لقد وثقت معظم أدبيات ثورة التحرير الجزائرية الأسباب المباشرة لصراع جبهة التحرير الوطني مع الحركة الوطنية الجزائرية، كما أن واقع الاستعمار وهدف الاستقلال يفسران ثورة التحرير المعلنة أهدافها في بيان نوفمبر وإستراتيجيتها في قرارات مؤتمر الصومام، ولكن في المقابل وعلى الرغم من تأريخ معظم الأدبيات للصراع السياسي داخل الجبهة، إلا أن معظمها يفتقر إلى تفسير أسباب ذلك الصراع. وتظهر أهمية دراسة ظاهرة الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني من خلال آثارها المستمرة بانتظام، وتشابهها النسبي خلال مرحلتي الأحادية والتعددية الحزبية، وفي ضوء ما تقدم، تثير هذه الورقة البحثية تساؤلا جوهريا مفاده:

ما هي الأسباب الرئيسة المتحكمة في مسار التفاعلات الصراعية بين قادة جبهة التحرير الوطني إبان ثورة التحرير خاصة في ظل أزمة١٩٦٢ ومن ثمة، انعكاساتها على بناء دولة ما بعد الكولونيالية؟

إن الإجابة على هذا السؤال، تستدعي التعرض للنقاط الرئيسة الآتية:

١. مفهوم الصراع.
٢. بنية الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني: توصيف الاسباب.
٣. طبيعة التركيبة البشرية للحزب بعد مؤتمر الصومام وتأثيرها على القيادة الجديدة.
٤. أزمة١٩٦٢ وإنفجار البنية الصراعية: الأطراف، الاسباب والمراحل
٥. انعكاسات الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني على بناء دولة ما بعد الكولونيالية.

١. مفهوم الصراع (السياسي) :

يعتبر الصراع (Conflict) في هذا الصدد، من أكثر المفاهيم إحداثا للجدال الأكاديمي حول تعريفه ومفهومه، وذلك لتداخله وترابطه مع مفاهيم أخرى مشابهة، على غرار النزاع، الخلاف والتوتر[١].والصراع في اللغة العربية يعني المغالبة فنقول: غالب الشخص أي صارعه[2]، وكلمة (Conflict) أصلها من الكلمة اللاتينية (Configere) وتعني حرفيا "أن يضرب شيئان ببعضهما"[1].

---

[١] تبدأ المشكلة الاصطلاحية للمفهوم من خلال الترجمة، فمثلا يترجم قاموس المورد كلمة (Conflict) إلى نزاع، خلاف، قتال، صراع، تعارض، معركة تلاطم، في حين نجد نفس القاموس يترجم أيضا كلمة (Dispute) إلى جدال شديد وعنيف، نزاع، يشك، يفند، يكافح. هذا اللبس الاصطلاحي في الترجمة يطرح إشكالية تمييز وتفرقة بين مفهومي الصراع والنزاع، وعلى خلاف المؤيدين لفكرة غياب الفرق بين المفهومين، يرى جون بورتو ن أنه "إذا افترضنا عدم وجود فرق بين الصراع والنزاع فمعناه أنه بإمكاننا مراقبة ومعالجة كل العلاقات الإ نسانية والتي يمكن مراقبتها من خلال عنصر ثالث موثوق " وتعتبر المقارنة المعرفية التي قام بها جون بورتون من بين أشهر الأعمال الأكثر معالجة للفرق بين الصراع والنزاع، بحيث بني تمييزه على أسا س الوقت والمدى وطبيعة القضايا وحسبه فإن الصراع (Conflict) يتميز عن النزاع (Dispute) بطول الوقت وعمقه وتعقد مواضيعه وقضاياه، أنظر:

John W Burton, "Conflict Resolution as a Political Philosophy". In. Dennis J.D, Sandole and Hugo van der Merwe, (eds). **Conflict Resolution Theory and Practice: Integration and Application**, (Manchester and New York: Manchester University Press, 1993), p. 55.

[٢] مجمع اللغة العربية، ط. ٤، ٢٠٠٤، ص. ٩١٣.

حسب كل من **جيمس دورتي وروبرت بالستغراف**، فإن" مفهوم الصراع يستخدم عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد-سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر- تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك"[2]. ويحدد دوغلاس يارن (Douglas H. Yarn) موضوع الصراع باعتباره حالة (state) في ثلاث عناصر وهي: المصالح (Interests)، القيم (Values) والحاجات (Needs)[3]. أما الباحث كوزر فيرى أن الصراع عادة ما يكون مرتبطا بالقيم ويعمل على المطالبة بتحقيق الوضعيات النادرة والمميزة، حول القوة والموارد، حيث تكمن أهداف أطراف الصراع في تحييد أو إيذاء أو القضاء على الخصوم[4] وهذا على اعتبار أن كل إنسان يخشى المختلفين عنه في المعتقدات وطرق السلوك، وغالبا ما تؤدي الاختلافات بين البشر -سواء أكانت عنصرية أم عرقية أم إيديولوجية أم دينية- إلى التفكير الانطباعي العنصري ويصبح من السهل إلقاء اللوم على الآخرين[5].

من حيث أن الصراع ظاهرة أصلية مرتبطة بطبيعة الإنسان الأنانية؛ فإن البحث في أسبابه ليس تجاهلا للفلسفة الهوبزية، وليس طعنا في نزاهة الثورة وعدالتها، ولكنها ضرورة منهجية تقتضيها الدراسة السوسيو-سياسية لتاريخ المجتمعات والمنظمات بغية تحليل آثار الصراع السياسي على تكوين الدول وبنائها الوطني. من خلال ما تقدم، ما هي الأسباب المحركة لظاهرة الصراع الداخلي لجبهة التحرير الوطني؟

٢. بنية الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني: توصيف للأسباب :

إن الدراسة العلمية تستوجب الانطلاق من تحليل بنية الصراع والتي عادة ما تكون معقدة ومتداخلة الأبعاد.

تاريخيا، وعلى غرار المقاومة المسلحة، كانت الحركة الوطنية تتميز بخاصية الاختلاف والانقسام الناتج عن الموقف من المستعمر وعن طريقة التعامل معه، ويعود ذلك لطبيعة التكوينات الاجتماعية والإيديولوجية للنخب المكونة لتيارات الحركة الوطنية وقناعات قادتها.

---

[1] ناصيف يوسف حتي، "**النظرية في العلاقات الدولية**"، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥،ص.٣٢٧.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، وليد عبد الحي مترجما ، (**بيروت**: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص. ١٤٠.

[3] Douglas H. Yarn, **"Conflict" in Dictionary of Conflict Resolution"**, (San Francisco: Jossey-Bass 1999). p. 115.

[4] أحمد فؤاد أرسلان، "**نظرية الصراع الدولي**"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٨)، ص. ١٨ .

[5] لويد جنسن، "**تفسير السياسة الخارجية**"، محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم مترجمان، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ١٩٨٩)، ص. ٥٩.

هذا الانقسام حولته ممارسات المستعمر إلى وحدة ظرفية داخل جبهة التحرير الوطني والذي اقتضى عملها في إطار ثورة التحرير العمل بمنطق جماعي، بحيث كان لابد للجبهة انتهاج مبدأ القيادة الجماعية[1] وتقسيم العمل على المستويين الداخلي والخارجي، وكذلك توحيد الكفاح على المستويين السياسي والعسكري، مع إعطاء سلطة القرار للداخلي وللسياسي، وسرعان ما أصبحت تظهر النتائج والانعكاسات الايجابية الناتجة عن تطبيق هذا المبدأ (القيادة الجماعية)، من خلال النجاحات الثورية عسكريا ودبلوماسيا بإيصال صوت الثورة إلى العالم[2]، فإنه ومن جانب آخر، كلما بدأت تظهر بوادر الاستقلال ونهاية الاستعمار، كلما زاد التنافس واشتد الصراع على السلطة تحضيرا لمرحلة ما بعد الاستقلال[3].

هذه الصراعات ليست بعيدة عن المنطق ولا خارجة عن المألوف، كون جبهة التحرير طالما تميزت بتركيبة إيديولوجية واجتماعية غير متناسقة، يغلب عليها طابع التوافق (Consensus) لا الاتفاق (Accord)[4]. وهذه الحالة غير المتجانسة غالبا ما ينتج عنها وكما يسميها **دوغلاس راي** (Douglass Rae) وميخائيل تايلور (Taylor Michel) بالتصدعات الموقفية: باعتبارها "انقسامات تعكس اختلافا وتباينا في الآراء والتوجهات والمواقف والتفضيلات"[5]. وقضايا هذا التصدع (الثقافية والإيديولوجية) غير قابلة للتجزئة، وعادة ما ينتج عن هذا الانقسام سلوكات تنازعية تتجه نحو العنف.

من خلال توصيف حالة الصراع داخل جبهة التحرير الوطني يمكننا تحديد بنيتها الصراعية بمايلي:

---

[1] تظهر أهمية القيادة الموحدة للجبهة من خلال الدور الذي تلعبه بجمعها للقوى المختلفة في أهدافها وتطلعاتها المستقبلية وعلى نقاط مح ددة ولفترة زمنية معينة وفي سبيل إنجاز برنامج الحد الأدنى(التوافقي) والذي يعبر عن مصلحة مشتركة وإن كانت ظاهرة الصراع موجودة قبل الجبهة وخلالها إلا أنها تختلف من صراع تناحري (قبل الجبهة) إلى صراع تنافسي (خلال الجبهة) .أنظر:

منذر محمد، "**الجبهة والحزب السياسي: مبادئ عامة ومنطلقات نظرية**"، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٤)، ص ٢٦.

[2] على المستوى الداخلي نجد الولايات الست التاريخية، ومناضلي جبهة التحرير الوطني وعلى المستوى الخارجي نجد اتحادات جبهة التحرير الوطني في كل من فرنسا وتونس والمغرب وجيش الحدود الشرقية والغربية.

[3] لخضر بورقعة، "**شاهد على اغتيال الثورة**"، ط ١، (الجزائر: دار الحكمة، ١٩٩٠)، ص ص. ٨٥-٩٧.

[4] يرتبط مفهوم التوافق مع مفهوم الديمقراطية التوافقية التي يتبناها المفكر الهولندي (أرنت ليبهارت) (l*ijphart*, Arend) والذي يعد من أوائل المنظرين لها، **وهي** عبارة عن نظرية للحكم الديمقراطي في مجتمع متعدد من حيث اللغات والقوميات وقد نشأت في بلجيكيا، هولندا، سويسرا، النمسا . وقد استعملت كرؤية إستراتيجية لحسم النزاعات الداخلية، وتعتمد المساومات الإيجابية والتنازلات المتبادلة، وهذا ما حدث عند تأسيس جبهة التحرير الوطني وإعلان الثورة، بحيث لم يكن اتفاقا نهائيا بين الأحزاب وإنما كان توافقا ظرفيا دفعت به ضرورة الكفاح المسلح. ولكن هذا التوافق السياسي انتهى بمجرد تحقيق الهدف الذي دفع به (الاستقلال). وتظهر أهمية التوافق بدل الاتفاق في كون أن نتائج نقض التوافق عادة أقل عنفا مما عليه في نقض الاتفاق. أنظر:

Arend *Lijphart*, **Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration**, (New Haven: Yale University Press, 1977).

[5] عبد العالي عبد القادر، " **التصدعات الاجتماعية وتأثيرها على النظام الحزبي الإسرائيلي** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة،٢٠٠٨، ص ١٣.

أ. المحددات الاجتماعية

تستند المحددات الاجتماعية كمتغير تفسيري لظاهرة الصراع على مفهوم التباين الاجتماعي الذي يشير إلى التمايز في أبنية المجتمع ووظائفه، وهذا التمايز حسب جورج بالانديه (George Balandier)، ينتج من المرور مما هو كامن وجنيني في التشكيلات الاجتماعية الوليدة إلى ما هو معقد وإلى تخصص أكثر تقدما[1]. وبهذا الشكل، يأخذ التنظيم محل المجتمع بالنسبة للتباين الاجتماعي، أين تلعب المنحدرات الجغرافية والمركز الاجتماعي بما في ذلك المستوى الثقافي الأدوار الرئيسة في تحديد طبيعة العلاقات داخله.

تعتبر قضية الأصول الاجتماعية مسألة جوهرية في فهم أي سلوك سواء ما تعلق بالفرد أو الجماعة، فهي تعطينا إيحاءات حول مستوى الوحدة والتناسق وكذلك تساعدنا على تفسير السلوكيات، التطور والتغيرات، وتحظى هذه المسألة باهتمام واسع لدى دارسي تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، نظرا لخصوصية نشوء الوعي القومي في الجزائر باعتباره رد فعل على النظام الكولونيالي، ساهم في بلورته المستوى التعليمي والاجتماعي للصفوة الشبابية آنذاك، والحركة الوطنية باعتبارها حركة اجتماعية، قد نمت منذ ظهورها في الأوساط المهجرية، أين تكونت مجموعة من الشباب سياسيا وتأطرت علميا وتفاعلت ضمن سياق أوروبي يشهد موجة من الفكر اليساري المضاد للإمبريالية[2]؛ فأنتج لنا ذلك نخبا محددة ثقافيا واجتماعيا وإيديولوجيا ولغويا، مكونة بذلك أحزابا متباينة حسب محددات النخب المكونة لها، وتجمعت في الأخير بكل خصائصها المتناقضة داخل جبهة التحرير الوطني (الحزب الأمة).

من خلال هذه المعطيات، تتجلى لنا تصورات وتساؤلات حول دور الأصول الاجتماعية والتكوينات الإيديولوجية في بقاء حالتي الصراع والانقسام مطروحتين على مستوى الجبهة خلال الثورة وبعد الاستقلال.

حسب المؤرخ **محمد حربي**، "فإنه من الجوهري أن يعرف المرء أصل تكوين جبهة التحرير الوطني"، حاول حربي بذلك أن يعطينا صورة إجمالية عن أصول وتكوينات المؤسسين لحزب جبهة التحرير، من حيث الخلفيات السياسية والمنحدر الجغرافي والمستوى الثقافي. فالتجانس النسبي في الخلفيات السياسية يصطدم **بالحالة التعليمية** غير المتجانسة للمؤسسين؛ فعلى الرغم من كونهم يحوزون على شهادة الدروس الابتدائية، إلا أن بعضهم قد بدأ دروسا ثانوية بالفرنسية وبالعربية، أما البقية فقد كانوا عصاميين[3]، وهذا إلى جانب أن معظمهم يغلب عليهم طابع التكوين العسكري وهو ما جعلهم رجالا

---

[1] نور الدين زمام، "**القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧)، ص٢٨.

[2] عبد الباقي الهرماسي، "**المجتمع والدولة في المغرب العربي**"، ط. ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص. ٤٢.

وفي نفس السياق، يرجع الباحث "شارل روبير أجرون "نشوء الحركة الوطنية أو ما يسميه بالوعي القومي إلى تأسيس نجمة الشمال الإفريقي في ١٩٣٦ في باريس وارتباطها بالجزائر بعد تولي مصالي الحاج قيادتها في ١٩٣٧ وبذلك أعلنت بداية ال قومية في الجزائر كشعور ووعي بضرورة المواجهة مع النظام الكولونيالي. لمزيد من التفصيل أنظر:

شارل روبير أجرون، "**تاريخ الجزائر المعاصرة**"، عصفور عيسى مترجما، ط. ٢. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦)، ص. ١٤٠.

[3] محمد حربي، "**جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**"، المرجع السابق، ص.١٠٤.

عمليين أكثر مما هم مثقفين[1]. وبذلك، فإن هذا التمايز التعليمي داخل جبهة التحرير سينتج قوتين متمايزتين:الأولى نضالية طلائعية (avant-garde militante) والثانية نخبة مثقفة(elite intellectuelle)[2]. في هذا الشأن، يمكن تقسيم أصول المؤسسين من **الناحية الاجتماعية** إلى مجموعات موضحة في الجدول الآتي:

المستوى الاجتماعي	المؤسسون
أبناء الخيام الكبرى	وهم الذين أصابهم الاستعمار في سلطهم وأحيانا في أملاكهم، وهم: زعموم قمراوي، ايت أحمد، بوضياف، بن مهيدي.
البروليتاليين الذين حققوا ارتقاءهم الاجتماعي	خيضر وبطاط.
المستخدمون	بوعجاج، مرزوقي.
أعيان أو أبناء أعيان ريفيون	بن بولعيد وكريم بلقاسم.
حرفيون	زيغود يوسف.
أبناء تجار أو فلاحين لم يعملوا في يوم من الأيام	ديدوش مراد، بن بلاد، بن طوبال، بلوزداد.

جدول رقم (1): أصول مؤسسي جبهة التحرير الوطني

من خلال ما سبق، يمكن الحكم على بنية الجبهة خلال المرحلة الأولى من الثورة بعدم التجانس النسبي، ولكن هذه الحالة تعمقت أكثر بعد مؤتمر الصومام أين انتسبت إليها معظم الشرائح الاجتماعية والقوى السياسية باختلاف تكويناتها وأصولها الاجتماعية، ونتج عن ذلك قيادة جديدة بميزان قوى جديد يعكس بنية الصراع داخل الأفلان والمعرفة بعدم التجانس الاجتماعي (المكانة الاجتماعية) والجهوي والثقافي (المستوى التعليمي واللغة).

ب. البناء الإيديولوجي

إلى جانب المحددات الاجتماعية، يلعب الاختلاف الإيديولوجي[3] دورا أساسيا في دفع الأفراد والجماعات والدول إلى تبني سلوكيات صراعية عادة ما تكون عدوانية، وفي المقابل يعتبر التقارب الإيديولوجي أحد أسباب التحالف والتعاون، ومن ثم توفر أرضية الاستقرار، السلم والأمن.

[1] سليمان الشيخ، "**الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين : دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة** "، الجمالي محمد حافظ مترجما، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣).، ص. ٨٧.

[2] Perville Guy, "L'élite intellectuelle: L'avant-gardemili tante et le peuple Algerien", **Vingtième Siècle** 12 (1986): pp. ٥٠-٥٣.

[3] وكلمة إيديولوجيا (Ideology) كلمة يونانية تتكون من مقطعين، المقطع الأول (Idea) ويعني الفكرة والمقطع الثاني (Logos) يعني العلم؛ فتكون الترجمة الحرفية (علم الأفكار). أنظر:

أيكن هنري، **عصر الإيديولوجية**، فؤاد زكريا مترجما، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣)، ص. ٦٣.

كما تم الاشارة إليه سابقًا، فإن برنامج الجبهة كان يرتكز على ثلاث ركائز وهي القومية والشعبوية والنزعة الاجتماعية المحافظة، وهذه المرتكزات بعيدة من أن تكون بمثابة إيديولوجيا، فالقومية هي مشروع دولة، والشعبوية منطق للحكم في حين أن النزعة المحافظة هي واقع معاش وإحدى أدوات تكريس الشعبوية. فالإيديولوجية السياسية كما يعرفها **ديون** (Dion) "هي نظام متكامل نوعا ما من القيم والمعايير المتجذرة في المجتمع والتي يضفيها الأفراد والجماعات على الصعيد السياسي بغية تعزيز المطامع والمثل التي عملوا على تنميتها في الحياة الاجتماعية"[1]. وحسب هذا التعريف، فإنه لا يمكن الحكم على إيديولوجيا الأفلان من خلال هذه الركائز وحدها دون دراسة الخلفيات الإيديولوجية لنخبة جبهة التحرير الوطني، خاصة وأن التركيبة البشرية لهذا التنظيم تشمل الديني والسياسي والعسكري وتشمل أيضا الشيوعي والليبرالي، وهم كلهم إما معربين أو مفرنسين أو يجمعون بين اللغتين معا.

يَعتبر العديد من الباحثين أن الجبهة هي امتداد للحركة الراديكالية في شكل منظمة جديدة تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي الذي كان سائدا آنذاك والتحول مباشرة إلى الثورة. فمثلا يرى محمد حربي- يؤيده في ذلك ستورا- "**أن جبهة التحرير الوطني حولت بوجودها وعملها الساحة السياسية وأجبرت كل الأحزاب على أن تحدد نفسها بالنسبة إليها**"[2]. فقد أحدث الجبهويون القطيعة مع وسطهم ومنحدراتهم ليتحولوا إلى ثوريين محترفين (révolutionnaire professionnels) [3]. وفي نفس السياق، يعتبر **أحمد بن بلة** "أن الفئات المشكلة لجبهة التحرير الوطني، ورغم تنوع مصادرها الاجتماعية والإيديولوجية إلا أنها أصبحت مرتبطة فيما بعد بالثقافة العربية والإسلامية".يعطي لنا بن بلة مثالا نظاميا يفسر ذلك، بحيث يذكر "أنه لم يكن يسمح للذين يتعاطون الكحول الالتحاق بالجبهة كما أنه لم يكن لأي شخص غير مصلي أن يتقلد مسؤوليات عليا على مستوى القيادة"[4].

في هذا الشأن، جعلت الأصول الإجتماعية لجيش التحرير الوطني المتكون من طبقة الفلاحين والبرجوازية الصغيرة -وطبيعة التجنيد فيه الجهوي أو حتى العرقي فضلا عن افتقاره للتأطير- السلطة السياسية لجبهة التحرير الوطني ضعيفة أمامه، وكان من الطبيعي أن تندلع حالات العصيان وتتصاعد الفوضى. حيث ظهرت فصائل وتكتلات، الأمر الذي بات يشكل تهديدا لوحدة الثورة[5].

وكان لزوما توضيح الموقف سياسيا كان أم عسكريا، كشرط أساسي لضمان نجاح الثورة، وهي المهمة التي تكلف بها مؤتمر الصومام المنعقد في خضم الحرب في شهر أوت١٩٥٦ ، والذي منح ولأول مرة، الثورة الجزائرية –التي شهدت تطورا مذهلا- "دستور الحرب"، كما أنشأ هيكلين رئيسيين على رأس جبهة التحرير (المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ولجنة التنسيق والتنفيذ)، محاولا وضع حد للخلاف القائم بين السلطات وأدوار الشخصيات آنذاك، وكانت نتيجة المؤتمر أن خرج بمبدأين:

- أولوية الكفاح السياسي على العسكري.
- وأولوية الداخل على الخارج[6].

لكن مباشرة بعد ذلك أصبحت قرارات مؤتمر الصومام باطلة، ولقد أجبر القمع الإستعماري الذي حصل في معركة الجزائر١٩٥٧ ، القيادة السياسية التي نشأت بعد المؤتمر إلى مغادرة البلاد واللجوء إلى الخارج، ليعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية إجتماعا ثانيا بمصر في شهر أوت

---

[1] تيد روبيرت غير، **لماذا يتمرد البشر؟** (دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث ٢٠٠٤)، ص ص. ٢٠٣-٢٠٤.

[2] محمد حربي،" **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**"، المرجع السابق، ص١١٧.

[3] Benjamin, **Algérie: Histoire contemporaine 1830-1988**, Alger: Casbah Editions, 2004. p. 160.
[4] Ahmed Benbella, (Itineraire Beyrouth: Edition el wahda, 1985), p. 174 .
[5] Abdelkader Yefsah, «L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992», **Monde musulman et de la Méditerranée** 65 (1992). p. 78.
[6] Ibid., p. 79.

سنة ١٩٥٧، انضم فيه مجموعة من العقداء، أربعة منهم أصبحوا عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ لينكسر حلم عبان رمضان في تزويد الثورة الجزائرية بقيادة سياسية مدنية، لينتهي به المطاف باغتياله من طرف إخوته في السلاح. وبموت عبان رمضان، أصبح واضحا أن صاحب السلطة على الواقع ليس جبهة التحرير الوطني وإنما جيش التحرير الوطني، حيث أخذ بزمام الأمور كل من العقيد كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال لقيادة الثورة الجزائرية باسم الجيش ابتداء من جويلية ١٩٥٩.[1]

هذه الافتراضات تسقط أمام تجدد الصراع حول المحتوى الإيديولوجي خلال مؤتمر الصومام، بحيث تجد فرضية عدم التجانس الإيديولوجي على مستوى الجبهة مصداقيتها من خلال التحول في الرؤية الإيديولوجية لشكل الدولة الجزائرية، من اجتماعية ديمقراطية (اشتراكية) في إطار المبادئ الإسلامية (بيان أول نوفمبر)، إلى اجتماعية ديمقراطية علمانية (برنامج الصومام). لقد تحجج القائمون على وضع برنامج الصومام بكونهم حاولوا مراوغة الطروحات الاستعمارية التي تتهم مشروع الثورة بالعنصرية والثيوقراطية، وبذلك فإن نزع فكرة الإسلام وفتح الجبهة أمام كافة شرائح المجتمع دون إقصاء يعتبران إجراءين كفيلين بتحقيق الغرض.[2]

هذه الحجة رفضها أحمد بن بلة وجماعته (محمد خيضر، بوضياف محمد) واعتبروها انحرافا عن مبادئ نوفمبر ومشروع الثورة الذي يرتكز على الإسلام كمصدر لتجنيد المناضلين.[3] يعطي المؤرخ محمد حربي موقفا تحليليا بحيث يرى بأن البرنامج كان يحمل لمسة وفكر عمار وزقان الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الذي كلف بتحريره من قبل عبان رمضان (القيادي البارز آنذاك) وهو الشيء الذي دفع إلى ترسيخ العلمانية بدل الثيوقراطية[4]. ومن هنا، يظهر تأثير الخلفيات الإيديولوجية على عمل الجبهة وقراراتها ونظرتها إلى إيديولوجية الدولة المرتقبة بعد الاستقلال.

الاستقلال.

ج. البناء التنظيمي والمؤسساتي

إضافة إلى المحددات الاجتماعية والبناء الإيديولوجي، تتحدد بنية الصراع داخل جبهة التحرير الوطني بعامل ثالث وهو العامل التنظيمي المعقد الناتج عن مؤتمر الصومام، إذ أن هذا المؤتمر أنتج هيكلية مقسمة داخليا وخارجيا سياسيا وعسكريا، ومحددة هيراركيا بأولويات متفاوتة (أولوية السياسي والداخلي على العسكري والخارجي)[5]. وكان هذا التنظيم المؤسساتي بمثابة المحرك الرئيس للصراعات والأزمات داخل الأفلان، حيث أنتج بذلك وضعا يحمل طبيعة معقدة من العلاقات القائمة على التنافس على قيادة الثورة والسلطة والتي ستتبلور تراكماتها فيما يعرف بأزمة ١٩٦٢. وقد قسم المؤتمر الثورة إلى جناحين أساسيين وهما جبهة التحرير الوطني (السياسية) وجيش التحرير (العسكري)، وكان الجناح الأول تتحدد سياسته ويسير من قبل المجلس الوطني للثورة (CNRA) الذي كان بمثابة سلطة تشريعية وأعلى جهاز للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) كسلطة تنفيذية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة ومسؤولة عن توجيه إدارة جميع فروع الثورة العسكرية والسياسية والاقتصادية والإجتماعية والإدارية بما في ذلك قادة الولايات. وفي ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ سيتم تأسيس الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس والتي ستكون بمثابة النضج النهائي للمؤسسات السياسية للثورة. وبهذا التوصيف يمكن تعريف السياسي أنه كل من ينتسب إلى هذه المؤسسات متمايزة الأدوار (التشريع والتنفيذ) ومحددة الأعضاء (م و ث) ١٧ عضوا دائما و١٧ مساعدا، (ل ت ت) لجنة التنسيق والتنفيذ خمسة أعضاء[6]

---

[1] *Ibid.*, p. 79.

[2] الأمين الشريط، "**التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية ١٩١٩-١٩٦٢**"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٨)، ص.٩٠.

[3] محمد حربي، المرجع السابق، ص. ١٥٩.

[4] نفس المرجع، ص. ١٥٠.

[5] تجدر الإشارة هنا إلى أن وثيقة الصومام لم تتحدث عن أولوية السياسي على العسكري من حيث الأشخاص، بل من حيث المصطلح.

[6] عبان رمضان، ابن يوسف بن خدة، العربي بن مهيدي، سعد دحلب وكريم بلقاسم.

وغير متجانسة التكوين (مختلف قادة أحزاب الحركة الوطنية). في الجهة المقابلة، نجد العسكريين (مجاهدين؛باعتبارهم جنود جيش التحرير، مسبلين كمشاركين في الأعمال العسكرية وفدائيين مكلفين بالهجوم على المدن) وهم يمثلون الجناح العسكري (جيش التحرير الوطني) المقسم إقليميا إلى ستة ولايات: الأوراس، الشمال القسنطيني، القبائل، الجزائر العاصمة، وهران، الصحراء (جيش الداخل)، وهذا بالاضافة إلى جيشي الحدود الغربية والشرقية (جيش الخارج). وهذه الولايات مقسمة تنازليا إلى فيالق، كتائب، فرق وأفواج.

وخلال الثورة ستتأسس لجنة التنظيم العسكري في أفريل ١٩٥٨ كمحاولة أولى لتوحيد جيش الحدود ويتبعها ذلك تأسيس لجنة عالمية للحرب وهيئة عامة للأركان خلال انعقاد المجلس الوطني للثورة في ديسمبر ١٩٥٩ والتي ستدخل في صراع مع الحكومة المؤقتة خلال مفاوضات إيفيان مع الحكومة الفرنسية[1].

يظهر التعقيد في البناء التنظيمي لجبهة التحرير الوطني من خلال طبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات؛ فلقد شكلت مسألة الأولويات معضلة حقيقية في مسار الثورة وذلك لتناقضها مع واقعها الداخلي، فأولوية السياسي والعسكري تتناقض مع الجذور العسكرية لمؤسسي الأفلان (المنظمة الخاصة العسكرية) في حين أن أولوية الداخل على الخارج تتناف مع الحاجة الدائمة لدعم جيش الخارج لجيش الداخل. وهذه كانت وأحداث واقعية تؤسس للصراع القادم بين السياسي والعسكري وبين الداخلي والخارجي.

في هذا السياق؛ يعتقد ويليام زارتمان (*William Zartman*) أن مسألة الأولويات لم تكن واقعية بالأساس، فالمبدأ الأول (أولوية السياسي على العسكري) كان مخالفا للواقع التنظيمي لجبهة التحرير- جيش التحرير- بحيث أن عدد الأفلانيين خارج جيش التحرير لم يكن بالعدد الكبير مقارنة بـ ١٣٠.٠٠٠ عسكري (نهاية ١٩٦٢) بالإضافة لكون جيش التحرير المؤسسة الأكثر تنظيما والتي وجدت نفسها وحيدة بعد الاستقلال دون أي منظمة أو حزب. أما المبدأ الثاني (أولوية الداخلي على الخارجي)، فكان مخالفا لواقع معرف بأكثرية جيش الحدود (٣٥.٠٠٠) على جيش الولايات (١٥.٠٠٠) وهذا على الرغم من أن عدد المسبلين والفدائيين في الداخل يقارب ١٥٠.٠٠٠[2].

انطلاقًا مما سبق، ومن خلال تحليل ظاهرة الصراع داخل جبهة التحرير الوطني؛ فإنه يتضح جليا أن جبهة التحرير كانت بمثابة حركة اجتماعية متناقضة، بدمجها للنخبة الوطنية داخل أجهزتها، وهو الأمر الذي جعلها تنظيما غير طبيعي يتصف بالخلافات والصراع على السلطة داخل قيادتها، وهذا الصراع كان نتيجة للتركيبة الاجتماعية والإيديولوجية غير المتجانسة للجبهة بما في ذلك البناء التنظيمي المعقد والمؤسس على علاقة السياسي بالعسكري. ثم إن نضال الجزائريين لنيل الاستقلال كان صعبا ومحفوفا بالعوائق والمطبات، ولم يكن من المستغرب أن تنشأ -في مسيرة الاستقلال- توترات وخلافات وتصفية الحسابات، وتمرد داخل معظم حركات التحرير الوطني. ومع ذلك، فإنه وتحت قيادة عبان رمضان[3]، احتشدت الأحزاب السياسية الجزائرية حول قضية الاستقلال الوطني، تحت راية واحدة، أو في إطار جبهة التحرير الوطني التي أصبحت تجسد آمال الشعب الجزائري في النضال. بيد أن هذه التسوية التاريخية بين جميع الأحزاب وتيارات الحركة الوطنية

---

[1] محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني أسطورة وواقع**، المرجع السابق، ص ص. ١٥٣-١٥٤.

[2] William Zartman , ***"L'armée dans la politique Algérienne"***. *In.* Charles Debbasch; Bruno Etienne (sous la responsabilité de), Annuaire de l'Afrique du Nord ,(Paris: Centre national de la recherche scientifique; Centre de recherches sur l'Afrique méditerranéenne (CRAM): Editions du CNRS, 1968), p. ٢٦٩.

[3] لم يكن لحزب جبهة التحرير الوطني أي وجود فعال إلى غاية سنة ١٩٦٠، حيث دفع أحد قادة الثورة الجزائرية –عبان رمضان– حياته ثمنا لمعارضته المباشرة للنظام؛ فمن خلال رغبته في ترسيخ أولوية العمل السياسي على العسكري، شكك عبان رمضان في تنظيم النظام بحد ذاته، ولقد مثل اغتياله في ١٩٥٧ بداية السيطرة البريتورية للنظام، بما في ذلك الإغتيالات ا لسياسية، زيادة قوة الشرطة السياسية، والسياسة القذرة (dirty politics)، حيث استمرت في هذا الإطار عمليات الاغتيال وتصفية الحسابات والوفيات المشبوهة تلطخ السياسة الجزائرية. أنظر:

Mohammed Hachemaoui, «Permanences du jeu politique en Algérie», ***politique étrangère*** (2009/02-2009/2 – Eté) : p. 310.

الجزائرية من أجل الإستقلال، لم تعني تخليهم عن مشاريعهم الخاصة، فرغم اتفاق الجميع على السعي إلى تحقيق الإستقلال الوطني، لكن كل طرف كانت لديه وجهة نظر مختلفة لتحقيق ذلك. كما أن فكرة النزوع نحو الخيار الحربي داخل جبهة التحرير الوطني لم تكن مستبعدة، وبذلك فإن "عسكرة السلطة" كتهديد كان قائما منذ ذلك الحين[1].

٣. طبيعة التركيبة البشرية للحزب بعد مؤتمر الصومام وتأثيرها على القيادة الجديدة

لقد أثر انضمام الأحزاب الأخرى إلى جبهة التحرير الوطني على تركيبتها البشرية، وانعكس ذلك على القيادة الجديدة المنبثقة عن مؤتمر الصومام، بحيث تقلصت نسبة العناصر المنحدرة من حزب الشعب إلى٤٨% بعدما كانت ٦٠%، وانخفاض نسبة الثوار إلى أقل من٤٥% في حين ارتفعت نسبة المركزيين إلى٢٤%، وأما عن الأحزاب الأخرى فنجدها في حدود١٩%[2].

بلغة الأرقام، نستطيع القول أن نسبة التجانس الإيديولوجي تراجعت بنسبة١٩% خاصة وأن هذه النسبة مقسمة على الأحزاب الثلاثة وهي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (الليبرالي) وجمعية العلماء المسلمين (ثيوقراطي) والحزب الشيوعي (خلفية اشتراكية ماركسية)، وبهذا الشكل تصبح الجبهة مزيجا من الإيديولوجيات داخليا. وبذلك، يصعب تحديد حقيقة البناء الإيديولوجي للأفلان واختزاله في إيديولوجية واحدة، والتي عادة ما يرمز إليها بالوطنية أو الشعبوية أو "الثورية"[3].

ومن خلال ما سبق تناوله بالتحليل والتفسير، نستشهد بالنتيجة التي توصلت إليها الباحثة ثناء فؤاد عبد الله حين رأت "أن البناء الإيديولوجي للجبهة لم يكن ذو صبغة ليبرالية أو ماركسية أو إسلامية ولكنها كانت ذات خط اشتراكي عام لا يمكن تمييزه بين أشكال التطبيق الاشتراكي"[4]. وبذلك تصبح الجبهة كما يعتقد **موريس دوفرجيه** (*Maurice* Duverger) في كون الأحزاب تتأثر بأصل نشأتها؛ فهي مثل الرجال يحملون طابع طفولتهم طيلة حياتهم[5]، أو بمعنى آخر فإن جبهة التحرير الوطني لم ولن تتجاوز تناقضات الحركة الوطنية ولم تستطع شعبويتها تجاوز واقع الانقسام والصراع داخلها. وعلى الرغم من وحدة الهدف وتوفر عنصر التوافق، إلا أن ذلك لا يخفي الذاتية الإيديولوجية والسياسية للقوى المشكلة للجبهة والذي سيتجدد في فترات مقبلة من تاريخ الثورة وكذلك في فترات متفاوتة خلال مرحلة الحزب الواحد.

٤. أزمة١٩٦٢ وإنفجار البنية الصراعية: الأطراف، الأسباب والمراحل

أ. توصيف الأزمة

تجد أزمة صائفة١٩٦٢ جذورها في تركيبة الحركة الوطنية التعددية، وفي طبيعة جبهة التحرير الوطني الانقسامية، "تعقيدها المؤسساتي"[6] و"تكوينها الاجتماعي"، بما في ذلك أهداف وتطلعات قادتها غير المعلنة. فتجدد الصراع قبيل الاستقلال يسقط أحكام العديد من الباحثين حول طبيعة جبهة التحرير الوطني، الذين اعتبروها بمثابة قطيعة مع الليبرالية ومع البرجوازية ومع المصالية"[7]. إذ أن التراكمات الصراعية المنتجة

---

[1] Abdelkader Yefsah, «L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992», *op. cit.*, p. 78.

[٢] إبراهيم لونيسي، "**الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية: ١٩٥٤-١٩٦٢**، المرجع السابق، ص. ٦٣.

[٣] عن الطبيعة الثورية الايديولوجية لجبهة التحرير الوطني، أنظر:

Robert B. Revere, "**Revolutionary Ideology in Algeria**", ***Polity*** 4 (1973), pp. 477- 4٧٨.

[٤] ثناء فؤاد عبد الله، في: أحمد منيسي،" **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٤، ص. ١٨٩.

[٥] موريس ديفرجيه،" **الأحزاب السياسية**"، علي مقلد وعبد الحسن سعد مترجمان، ط. ٣. (بيروت: دارالنهار للنشر، ١٩٨٠)، ص. ٦.

[٦] نقصد بمفهوم التعقيد المؤسساتي تداخل الصلاحيات ووجود صراع بين مؤسسات الجبهة.

[7] William Hurbert Llewis, "The Decline of Algeria's FLN", ***Middle East Journal*** 2 (1966). p.31.

للتنافس على القيادة والسلطة بقيت تتجلى داخل أجهزة الجبهة خلال الثورة ولم تظهر علنا إلى المناضلين البسطاء وبقيت محصورة داخل أروقة القيادة، ولكن هذه التراكمات انفجرت علنا في شكل حرب خلافة في مضمونها[1] وكانت بذلك ترجمة لخيبة انطلاق دولة الاستقلال -كما يعتبرها علي هارون- وهي في محصلتها نتيجة لأسباب وسببا لنتائج لاحقة في نفس الوقت.

ب. أطراف الأزمة واستراتيجياتها

وجدت الجزائر نفسها منشطرة بين ست مراكز داخل السلطة الموحدة: ولايات الداخل الستة، الحكومة المؤقتة، المعتقلون الخمسة في اولنوا، أركان غرديما ومنطقة الجزائر الموحدة، ونظرا لغياب أي مرجع داخلي للتحكيم بما في ذلك تشتت المصادر السياسية داخل مرجعيات الثورة؛ اضطرت المجموعات إلى الانصهار المؤقت في تحالفات أو ائتلافات[2]. ومن خلال تحليل ميزان القوى السياسي آنذاك، فإنه يمكن إحصاء وجود ثلاث قوى رئيسة أظهرت جماعيا رغبتها في الوصول إلى السلطة ويتعلق الأمر بالمجموعات الآتية -كما تحددها مغنية الأزرق- بما يلي:

المجموعة الأولى: تشمل كل من بن بلة ومحمد خيضر ورابح بيطاط بما في ذلك هيئة الأركان.

المجموعة الثانية: تشمل الحكومة المؤقتة[3] والتي تدعمها فيدرالية فرنسا.

المجموعة الثالثة: تضم القادة العسكريون للولايات (الثانية والثالثة والرابعة) وعرف عنهم نزاعهم مع بومدين نتيجة عدم تمويلهم بالسلاح[4]. هذه الأطراف كانت معرفة بثلاث استراتيجيات متمايزة نسبيا، وهي موضحة في الجدول رقم (٢)[5].

ج. مراحل الأزمة

يعتبر معظم المؤرخين هذه المرحلة التاريخية للأزمة بمثابة المرحلة الانتقالية الأولى لما بعد الكولنيالية في الجزائر (période transitoire) والتي حدد مدتها الزمنية المؤرخ محفوظ قداش بسبعة وتسعين يوما تمتد منذ تاريخ وقف إطلاق النار إلى غاية الإعلان عن أول حكومة جزائرية يترأسها أحمد بن بلة في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢[6]، وهي نفس المدة التي اعتمدها بن يوسف بن خدة أحد أطراف الأزمة[7] في حين يمدد الباحث عامر محمد المدة الزمنية للأزمة إلى غاية يوم ٣ سبتمبر ١٩٦٣ وهو تاريخ

---

[1] Ibid., p. 32.

[2] إلياس بوكراع، "**الجزائر: الرعب المقدس**"، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2003)، ص. 474.

[3] تم الإتفاق على تشكيل حكومة مؤقتة تزامنا مع مجيء ديغول إلى الحكم وكانت حسب المادة ٢٢ من "المؤسسات المؤقتة" تمارس السلطة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى حين تحرير الوطن وهي مسؤولة عن قيادة الحرب وتسيير مصالح الأمة، وقد أعطي للحكومة المؤقتة صلاحيات واسعة فهي القائم بالأعمال الدبلوماسية وفي نفس الوقت هي المسؤولة عن التعيينات في الوظائف السياسية والعسكرية، وما زاد من تقويتها هو صلاحياتها التشريعية من خلال قيامها بإصدار الأوامر والمراسيم والتي لم يكن بالإمكان تعديلها أو إلغاؤها. أنظر:

أمين الشريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص ص. ١٠٥-١٠٦.

[4] مغنية الأزرق، "**نشوء الطبقات في الجزائر**"، ترجمة سمير كرم، (بيروت: مرسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ص. ٨٤-٨٦.

[5] حربي محمد، المرجع السابق، ص ص. ٢٦٥-٢٦٧.

[6] محفوظ قداش، **وتحررت الجزائر**، العربي بوينور مترجما، (الجزائر:دار الأمة، ٢٠١١)، ص. ٢٨٩.

[7] انظر الموقع الإلكتروني لمؤسسة بن يوسف بن خدة والذي وثقت فيه كرونولوجيا أزمة ١٩٦٢ فيه :< http://www.benkhedda.org>

أنظر أيضا:

الإعلان عن تأسيس حزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS) بقيادة أحد أطراف الأزمة الرئيسيين حسين آيت أحمد وانتهاجه مسار المعارضة السياسية في الدولة الجزائرية المستقلة[1]. وفي المقابل، يتجه الباحث عامر رخيلة إلى منحى آخر في قراءته للأزمة؛ بحيث يوسع سياقها الزماني بالعودة إلى بداية نشوء التناقضات بين مؤسسات الثورة وتنظيمات جبهة التحرير الوطني إثر وقف إطلاق النار مباشرة يوم١٩ مارس١٩٦٢ وتمتد إلى غاية الإعلان عن الاستفتاء يوم٣ جويلية١٩٦٢ أين كانت الخلافات بين الحكومة المؤقتة وأنصارها في الداخل والخارج وبين القيادة العامة للجيش وأنصارها وكان ذلك بمثابة أزمة مشروعية في واقع الأحداث وأزمة شرعية في خلفياتها ومضمونها[2].

جدول رقم (2): استراتيجيات القوى الرئيسة الثلاث لجبهة التحرير الوطني

الحكومة المؤقتة[1]	هيئة الأركان	احمد بن بلة
- فرض احترام اتفاقيات ايفيان. - صون الاحتكار السياسي للجبهة على الإسلاميين. - منع الدعوة لانعقاد المجلس الوطني لتحاشي النقاش حول مستقبل البلد. - البقاء كممثل حصري وشرعي للشعب الجزائري.	- الاحتكام إلى مبدأ أولوية العسكري على السياسي وعدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة. - العمل على الحفاظ على وحدة هيئة الأركان باعتباره النواة الجنينية لجيش التحرير. - تبني برنامج مرتكز على سياسات الإصلاح الزراعي والتصنيع والتوزيع العادل للثروات والإنتاج.	- رفض انقلاب الجيش على مؤسسات الثورة. - الرغبة في جمع القوى الحية في الجبهة حول شخصه أخذا بعين الاعتبار اقتسام السلطة مع منافسه محمد بوضياف. - بعث برنامج سياسي يرتكز على العروبة والاسلام والإصلاح الزراعي.

محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني: واقع وأسطورة**، ط.1.كميل قيصر داغر مترجما، 1983 ، ص ص. 265-267.

ويمتد مسار الأزمة إلى ما بعد الإستفتاء وإلى غاية إجراء انتخاب المجلس التأسيسي في٢٠ سبتمبر١٩٦٢ وتشكيل أول حكومة جزائرية[3]. في هذا الشأن، يقسم سليمان الشيخ مسار الأزمة إلى مرحلتين متباينتين: المرحلة الأولى (الصراع الداخلي)، وفيها ينفجر النزاع خارج البلاد منذ مؤتمر طرابلس (27 ماي-٥ جوان١٩٦٢) وتداعياته الصراعية حول مشروعية السلطة وشرعيتها وصلاحيات المؤسسات المرتقبة، وكان أطراف

Benyoucef Ben Khedda, ***L'Algérie à l'indepéndance: la crise de 1962***. (Dahlab: Author Publisher, 1997).
Amar Mohand Amer,"La crise du front de libération nationale de l'été 1962 indépendance et enjeux de pouvoirs", (Thèse pour l`optention du doctorat d'histoire en UFR Géographie, Histoire, Sciences de la Société (GHSS), Université PARIS. DIDEROT (Paris 7), 201., pp. 356-358.

[2] موضوع الخلاف موضح في الجدول رقم ٢.

[3]عامر رخيلة، "**التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني ١٩٦٢-١٩٨٠**"، (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣)، ص ص. ١٠٠-١١٨.

الصراع في مجملهم قادة الخارج متمثلين في الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان وسجناء أولنوا. وتمتد هذه المرحلة إلى غاية اعتراف بن خدة بسلطة المكتب السياسي وانتقال صلاحيات الحكومة المؤقتة إليه (المكتب السياسي)[1]. والمرحلة الثانية (الصراع الداخلي)، يمكن وصف هذه المرحلة بكونها تجسيدا لمخططات وأهداف أطراف الصراع السلطوية وهي إلى حد كبير يمكن اعتبارها حرب خلافة يصورها لنا سليمان الشيخ بقوله: "فبعدما رأت بعض الولايات مآل الأزمة السياسية أخذت تحكم على مناطقها، في حين قام قادتها العسكريون المشربون بسلطة نشأت أصلا على احتقار الخارج بالتصرف كحكام محليين حقيقيين وحاكمون كأمراء على الأرض الواقعة تحت إمرتهم..."[2]

إذن، تجد أزمة جبهة التحرير الوطني لصيف١٩٦٢ جذورها الأولى في التناقضات الداخلية التي عاشتها أحزاب الحركة الوطنية، بسبب الاختلاف والتباين في أساليب التفكير والتنظيم والمعارضة، إلا أن الجذور العميقة لهذه الأزمة تكمن في أزمة التيار الاستقلالي (الثوري) الذي نتج عنه ظهور قوة ثالثة محايدة انتصر نشاطها على الصراع الدائر في حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية بين المركزيين والمصاليين، لتظهر اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي تبنت العمل المسلح[3]. تتطلب عملية استيلاء جيش الحدود بقيادة بومدين على السلطة توفر عناصر وهي: قوة عسكرية وغطاء إيديولوجي وشرعية تاريخية،[4] أخذ الصراع من أجل السلطة غطاء إيديولوجي يتمثل في مزايدات سياسوية، وبدأ ذلك بانتقاد بومدين اللاذع لاتفاقيات إيفيان في مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في طرابلس[5] في فيفري١٩٦٢ للمصادقة على الاتفاقيات قبل التوقيع عليها، أي؛ بمعنى أفكان حينها بومدين بمواقفه رجل دولة ولن يطغ صفة الرجل السياسوي على صفة رجل الدولة فيه.[6] فقد كان الهم الشاغل لمجموعة وجدة حينها هو تحطيم وتشويه هذه الانتصارات السياسية التي حققتها الحكومة المؤقتة بأي ثمن كان[7].

في هذه الاثناء، انعقد مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس في أواخر ماي وبدايات جوان١٩٦٢ للمصادقة على أسس برنامج سياسي لبناء الجزائر بعد الاستقلال.[8]

---

[١] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص ص. ٢٧٨-٢٧٩.

[٢] نفس المرجع، ص ص. ٢٧٩-٢٨٠.

[٣] ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري: من الأحادية إلى التعددية السياسية**، (الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، ٢٠٠٦)، ص. ٨١.

[٤] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، (الجزائر: دار المعرفة، بدون سنة الطبع)، ص ص. ٥٣-٥٤.

وفي ٠٣ جويلية وصلت الحكومة المؤقتة إلى الجزائر العاصمة قادمة من تونس وبوفد يترأسه يوسف بن خدة (رئيس الحكومة المؤقتة)، وفي خطابه أمام تجمع شعبي، يتحدث بن خدة قائلا: "إن الإرادة الشعبية شكلت سدا منيعا أمام الديكتاتورية ا لعسكرية التي أرادت بعض الأشخاص تكريسها، وأمام الراغبين في السلطة والمغامرين والديماغوجيين والفاشلين من جميع الأنواع". أنظر:

*Benjamin Stora, "**Algérie – histoire contemporaine 1830-1988**", (Alger: Casbah Editions, 2004), p. 227.*

[٦] رابح لونيسي،" **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**"، المرجع السابق، ص. ٥٥.

[٧] نفس المرجع، ص ص. ٥٦-٥٧.

[٨] أنظر:

مذكرات الرئيس علي كافي، " **من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (١٩٥٤-١٩٦٢)**"، (الجزائر: دار القصبة للنشر الجزائري، ١٩٩٩)، ص. ١٢٢.



المخطط رقم (١): ميثاق طرابلس والتنافس حول السلطة

وصادق الجميع على برنامج طرابلس الذي صاغ مجموعة من المتأثرين بالإديولوجية الماركسية ثم تعرض النصوص للاستفتاء الشعبي دون أن يفهم الشعب مغزاها، هذا ما يدل على أن مسألة الأفكار والبرامج والنصوص هي آخر ما يهتم بها صناع القرار في الجزائر إلى حد اليوم لأن الأولوية للسلطة والقوة على حساب القوانين والبرامج والنصوص.[1]

بدأ الاختلاف واستعمال الأساليب الميكيافيلية عندما حان وقت إنتخاب المكتب السياسي في المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، فاقترح بن بلة قائمة تضم سبعة أسماء وهي السجناء الخمسة: (بن بلة، آيت أحمد، بوضياف، خيدر، بيطاط)، بالإضافة إلى محمدي السعيد والحاج بن علال سجين من الولاية الخامسة، ومقابل ذلك اقترح كريم بلقاسم قائمة تضم تسعة أسماء وهي السجناء الخمسة والباءات الثلاثة بالإضافة إلى سعد دحلب، وعند التصويت، فازت قائمة بن بلة ب٣٣ صوتا مقابل٣١ صوتا لصالح قائمة كريم بلقاسم لأنه من الولاية الثالثة وحليف له، وقد اعترف يازوران بعد عقود من الزمن أنه صوت لصالح بن بلة حسدا وغيرة على كريم بلقاسم. إذن، وبإبعاد كريم بلقاسم، استطاع بن بلة تحييد كل من بوصوف وبن طوبال. أما عن إنضمام محمدي السعيد إلى قائمة بن بلة رغم أنه كان حليفا لكريم، فقد فسر محمدي السعيد نفسه بالقول أنه يعتقد أنها مجموعة بن بلة وبومدين هي التي يمكن أن تجسد فعلا دولة جزائرية في إطار مبادئ الإسلام.[2]

لكن انتقل الصراع هذه المرة من صراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة إلى صراع بين مجموعة تلمسان بقيادة الثنائي بن بلة وبومدين ومجموعة تيزي وزو بقيادة كريم وبوضياف، أما آيت احمد، فقد حاول إعطاء بديل ثالث ولو أنه كان متعاطفا مع مجموعة تيزي وزو. وتسيطر مجموعة تلمسان على قوات جيش الحدود والولايات الأولى بقيادة الطاهر الزبيري والخامسة بقيادة عثمان والسادسة بقيادة محمد شعباني، كما ضمت إليها الكثير من الشخصيات ومنهم خيضر وبيطاط وفرحات عباس (باعتبار أن هذه المجموعة هي الأقوى). وفي ٣ أوت١٩٦، أمر بن بلة القوات الموالية لمجموعة تلمسان بالزحف على العاصمة بدعم مصري ومغربي، فاصطدمت بقوات الولاية الثالثة والرابعة عند مداخل البويرة والمدية والبليدة، ليسقط أكثر من ألف جزائري في مواجهة دامية بين الإخوة، فخرج الشعب إلى الطرقات والشوارع ينادي

[1] رابح لونيسي،" **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**"، المرجع السابق، ص. ٥٨.

[2] نفس المرجع، ص. ٦٠.

بإيقاف التقاتل. وتوصلت الأطراف المتصارعة إلى اتفاق ينهي الاقتتال ويسمح بقوات بن بلة وبومدين دخول العاصمة، فتم ذلك في ١٣ أوت ١٩٦٢، لينصب المكتب السياسي الذي شكله بن بلة، وفي أواخر ١٩٩٢، تحول جيش التحرير الوطني إلى جيش وطني شعبي، ليتوحد جيش الحدود مع قوات ولايات الداخل، ثم حضر المكتب السياسي انتخابات المجلس التأسيسي بإبعاد أغلب المعارضين لبن بلة وبومدين.[1]

تشكل المجلس التأسيسي يوم ٢ سبتمبر ١٩٦٢ برئاسة فرحات عباس، فأعلن ميلاد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وعين بن بلة رئيسا لأول حكومة جزائرية يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، ليعين بدوره هواري بومدين وزيرا للدفاع وقائدا للجيش الوطني الشعبي، وكلف بن بلة محمد خيضر ببناء حزب جبهة التحرير الوطني.[2]

د. *تفسير الأزمة*

إن تفسير حدوث أزمة ١٩٦٢ لا يختلف عن ما تناولناه سابقا من خلال مناقشة جذور الصراع داخل جبهة التحرير الوطني كبنية انقسامية ووحدة متناقضة وهيكل مركب ومعقد؛ متميز بالتباين الوظيفي. وفي إطار ثنائيات جماعية ومؤسساتية وفي غياب وحدة إيديولوجية، نجد الفقيه جون كلود. د (Jean-Claude Douence) يفسر حدوثها بالفراغ السياسي الذي أنتجه الضعف الهيكلي لجبهة التحرير الوطني[3]، في حين هناك من يرى أن أزمة صائفة ١٩٦٢ هي تعبير عن عدم قدرة جبهة التحرير في حل المشكلات المطروحة داخلها، بصورة ديمقراطية، حيث أن تغيير القادة داخلها يتم دوما في جو متأزم. وقد تم توارث ذلك من خلال سلوكيات نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب ثم حركة الانتصار. لقدكشفت أزمة 1962 عن عدم وجود جبهة التحرير من حيث هي منظمة متجانسة وذات بنية سليمة[4]، *فهناك من عرف أزمة ١٩٦٢ على أنها أزمة سلطة وأزمة شرعية وذلك على أساس أن كل طرف من أطراف الصراع كان يرى أنه الأحق بالحكم*[5]. من خلال ما تقدم ذكره، يمكن تفسير حدوث هذه الأزمة بالعودة إلى ثلاث أسباب رئيسة:

- غياب التضامن العضوي بين قادة الجبهة.
- إفتقار الجبهة إلى بنية إيديولوجية موحدة، بحيث بقيت تتحرك سياسيا بخطاب شعبوي يحمل شعارات البناء والتشييد، متجاوزا التباينات الاجتماعية والاختلافات الإيديولوجية والشعبوية رغم نجاعتها البراغماتية بالمفهوم الكلاسيكي (قدرتها على التعبئة). إلا أنها واقعيا، أكثر مثالية وطوباوية- غياب برنامج مجتمع واقعي وفعال ومنتج للتحديث على حد تعبير عبد القادر يفصح (Abdelkader yefssah)[6] .
- انعدام التخطيط للمستقبل؛ أي آنية الهدف جعلت النشطاء يفكرون فقط في العمل العسكري دون التنبؤ بمرحلة الدولة الوطنية.[7]

---

[1] نفس المرجع، ص. ٦٦.

[2] نفسه، ص. ٦٧.

[3] Jean-Claude Douence," **La mise en place des institutions Algériennes"**, (Paris: Fondation Nationale des SciencesPolitiques, 1964), p. 27.

[4] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص.٤٨٦.

[5] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص. ٨٣.

[6] Abdelkader yefssah,**"La question du pouvoir en Algérie"**, (Alger: edenal, 1990), p. 66.

[7] مصطفى الأشرف، ، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، بن عيسى حنفي مترجما، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٣)، ص. ٣٩٤.

١. انعكاسات الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني على بناء دولة ما بعد الكولونيالية

من خلال ما سبق، تم توضيح الأسباب التي جعلت من الجبهة ومن الحزب بعد الاستقلال عرضة لهزات صراعية منتجة للانقسام أو ما يسمى في مرحلة الاستقلال بالحركات التصحيحية والتقويمية والتي يرجعها معظم الباحثين إلى سيطرة الشعبوية الخطابية والزبائنية السياسية على أداء الحزب السياسي. فالأزمات التي شهدتها الجبهة إبان ثورة التحرير لم تكن لتعبر عن اختلاف إيديولوجي أو عقائدي، بل أزمات أخلاقية بالأساس ظهرت بسبب روح اللامسؤولية والمغامرة والديماغوجية والفردية التي طغت على نزعة المصلحة العامة، أي الحب المفرط للزعامة الذي وصل إلى حد الأنانية[1].

بصفة عامة، وبالإرتكاز على المعطيات التاريخية والتحليلات السابقة يمكن تحديد انعكاسات الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني على بناء دولة ما بعد الكولنيالية بالإجابة عن أسئلة جوهرية هامة لا تزال تطرح نفسها بقوة على الساحة السياسية في شقها الممارساتي وهذا منذ الاستقلال: هل تحولت الجبهة فيما بعد إلى حزب وهو حزب جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي له برنامجا واضحا في جانبه السياسي بتوجهه الحضاري والثقافي والاجتماعي وجانبا اقتصاديا بمفهوم جديد؟ وهل تخلى عن الميثاق الوطني كمرجع سابق له؟ وعلى أي مرتكزات يتحقق مفهوم العدالة الاجتماعية؟ وهل هذا المفهوم نفسه إمتداد لمفهوم (دولة اجتماعية) حسبما جاء به بيان أول نوفمبر؟ وهل أن الحساسيات غادرت حزب جبهة التحرير الوطني بعد أن فتح لها مجال التعددية؟ وهل لا تزال فيه صورة من الجبهة؟ وإن كانت الإجابة بلا، فهل الصراع الآن ليس حول المبادىء والمفاهيم والبرامج؟

■ إن عدم وجود مؤسسات تسوية النزاعات داخل الجبهة بما في ذلك عدم وجود أرضية قانونية يحتكم إليها الفاعلون في ضبط صراعاتهم يعد أول الانعكاسات التي تمخضت عن الصراع السياسي داخل الجبهة على مشروع بناء دولة ما بعد الاستقلال. فجوهر السياسة هو صراع مستمر حول السلطة؛ يحاول الفاعلون توظيف أفكارهم وإيديولوجياتهم وبرامجهم إذا ما وصلوا إلى الحكم. وحال جبهة التحرير الوطني لا يخرج عن السياق العام للسياسة؛ إذ أن العمل الوطني في الجزائر كان متجها نحو الاستقلال وبناء دولة ما بعد الكولونيالية وهذا مشروع يحتاج إلى مجموعة من الفاعلين؛ أفرادا ومؤسسات وبينات قانونية توافقية بالشكل الذي يتوافق نسبيا مع تركيبة المجتمع، آخذين بعين الاعتبار الأبعاد المجالية الثلاثة لعلاقة الدولة بالمجتمع (الماضي، الحاضر والمستقبل).

■ لم يستند التحالف وتكون المجموعات خلال الصراعات التي شهدتها جبهة التحرير ابان الثورة إلى أي مرجعية قيمية أو إيديولوجية، إنما الرغبة في السلطة لقادة المجموعات والتموقع بالنسبة للجماعات الأقل نفوذا والتي يمكن توظيفها خلال الصراع، خاصة وأن واقع الصراع كان مسلحا يحتاج إلى قادة وأصحاب وسائل القوة ومنفذين[2].

■ يشهد التاريخ لجبهة التحرير كونها مرحلة إعادة بناء الدولة الجزائرية من خلال وضع اللبنات الأساسية للدولة الجزائرية الحديثة، إلا أن الصراع السياسي داخل الجبهة ألقى بظلاله على المراحل القادمة من مسيرة حزب جبهة التحرير الوطني خاصة إبان المرحلة الحالية وظهور ما يسمى بالحركات التقويمية والتصحيحية داخل الحزب، بحيث أن الخلاف في الماضي كان على مستوى القيادة، بمعنى أن الصراع لم يمس قط

---

[1] **محمد قنطاري**، "أحمد بن بلة: محرر ومنقذ الجزائر"، **الجمهورية** ٤٦٢١، ١٤، أفريل، ٢٠١٢، **القسم السياسي**، الإصدار جزائري، ص ص. ١٤–١٥.

[2] مثلا نجد أن ياسف سعدي يصرح في حوار له مع جريدة الشروق بأنه تحالف مع بن بلة وبومدين لأنه عرف أنهما يمثلان الطرف الأقوى بحكم امتلاك بومدين السلاح وهذا بعدما جاءت رفقاء سعدي دعوات للتحالف مع الطامحين للحكم على غرار بن يوسف بن خدة (رئيس الحكومة المؤقتة) وكريم بلقاسم (نائب رئيس الحكومة المؤقتة ووزير القوات المسلحة) ومحمد بوضياف (أول منسق عام للثورة)، ومن خلال هذه التفاعلات نستخلص وجود ظاهرتي الانتهازية والتموقع خلال أزمة ١٩٦٢.



القاعدة. مما يبين أن الطموحات الشخصية والإنتخابات (من يجب أن يترشح ولصالح من سيترشح)، أصبحت تلعب دورا كبير في استقرار الحزب. هذا فضلا عن تحرك دور قوى اللأمن داخل الحزب بحكم الشرعية التاريخية للسيادة العسكرية.

خاتمة :

يعتبر الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني إبان ثورة التحرير وما له من انعكاسات على بناء دولة ما بعد الكولنيالية تراثا للماضي – أدبيات وممارسات- ومصدرا لإثراء الفكر السياسي للحزب وتكيفه مع المعطيات الجديدة لمواجهة مشاكل الحاضر وإعداد المستقبل. كما أن الصراع داخل الحزب أصبح في دولة ما بعد الاستقلال يعكس دروسا تقتضي روح التجديد في الحزب وذلك بتوفير بناء ديمقراطي حقيقي في الحزب، من شأنه أن يمكن تعاقب أجيال المناضلين على المسؤوليات القيادية دون الدخول في الصراعات الشخصية التي نمتها ممارسات النظام الأحادي، كما من شأن ذلك أن يمكن الحزب عن طريق الممارسة الديمقراطية من إبعاد العناصر التي تسيء إليه أو تسيء إلى الصالح العام، كما يمكنه ذلك أيضاً من فرز العناصر التي تنسجم مع ظروف المرحل الجديدة (الانتقال من بناء دولة ما بعد الكولنيالية إلى دولة ما بعد الاستقلال) بمسار التحول الديمقراطي والتعددي حتى يضطلع الحزب بدور سياسي قيادي.

علاوة على ذلك، فعلى حزب جبهة التحرير الوطني أن يتخلى عن الخطاب الشعبوي، كإديولوجية سياسية، والتي لم تعد ناجعة لا بالأمس ولا باليوم، خاصة مع زيادة مستوى الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري والتي تمخضت عن مساراته وتحولاته الاجتماعية والسياسية. وبذلك، يجب اعتماد بدلها، العقلانية السياسية التي تتوافق مع الوعي السياسي لفواعل المجتمع وادراكاته التي لم تعد هامشية ويسهل تعبئتها.

قائمة المراجع :

أولا: المراجع باللغة العربية :

أ. الكتب :

١. أجرون شارل روبير،" **تاريخ الجزائر المعاصرة**"، عصفور عيسى مترجما، ط.٢. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦).

٢. أيكن هنري، "**عصر الأيديولوجية**"، زكريا فؤاد مترجما، (القاهرة: مكتبة الأنجلو- المصرية، ١٩٦٣).

٣. بورقعة لخضر، "**شاهد على اغتيال الثورة**،" ط.١. (الجزائر: دار الحكمة، ١٩٩٠).

٤. جنسن لويد،" **تفسير السياسة الخارجية**"، مفتي محمد بن أحمد وسليم محمد السيد مترجمان، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ١٩٨٩).

٥. حربي محمد،" **جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع**"، (بيروت:مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣).

٦. دورتيجيمس، بالستغراف روبرت،" **النظريات المتضاربة فيالعلاقات الدولية**"، عبد الحي وليد مترجما، **(بيروت:** المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٨).

٧. ديفرجيه موريس،" **الأحزاب السياسية**"، مقلد علي وسعد عبد الحسن مترجمان، ط.٣. (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٠).

٨. رخيلة عامر ،" **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني ١٩٦٢ - ١٩٨٠**"، (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣)،

٩. رسلان أحمد فؤاد،"**نظرية الصراع الدولي**"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٨).

١٠. زمام نور الدين،" **القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧).

١١. شريط الأمين، "**التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية ١٩١٩ – ١٩٦٢** "، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٨).

١٢. الشيخ سليمان، "**الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين: دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة**"، الجمالي محمد حافظ مترجما، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،٢٠٠٣).

١٣. عبد النور ناجي ،" **النظام السياسي الجزائري: من الأحادية إلى التعددية السياسية**"، (الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة،٢٠٠٦)

١٤. قداش محفوظ ، "**وتحررت الجزائر**"، العربي بوينور مترجما، (الجزائر:دار الأمة،٢٠٠١).

١٥. لونيسي براهيم،" **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية ١٩٥٤-١٩٦٢**"، (الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع،٢٠٠٧).

١٦. لونيسي رابح،" **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**"، (الجزائر: دار المعرفة، بدون سنة الطبع).

١٧. مذكرات الرئيس علي كافي،" **منالمناضل السياسي إلى القائد العسكري ١٩٤٦-١٩٦٢**)"، (الجزائر: دار القصبة للنشر الجزائري،١٩٩٩).

١٨. مغنية الأزرق، "**نشوء الطبقات في الجزائر**"، ترجمة سمير كرم، (بيروت: مرسسة الأبحاث العربية،١٩٨٠)

١٩. منذر محمد،" **الجبهة والحزب السياسي: مبادئ عامة ومنطلقات نظرية**"، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،٢٠٠٤).

٢٠. الهرماسي عبد الباقي، "**المجتمع والدولة في المغرب العربي**"،ط.٣. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٩).

٢١. يوسف حتي ناصف،" **النظرية في العلاقات الدولية**"، (القاهرة: دار الكتاب العربي، من دون سنة طبع).

٢٢. غير تيد روبيرت،" **لماذا يتمرد البشر؟** "دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث،٢٠٠٤.

ب. الصحف :

١. محمد قنطاري،"أحمد بن بلة: محرر ومنقذ الجزائر"، الجمهورية،١٤٤٦٢، أفريل،٢٠١٢.

أ. القواميس والموسوعات :

١. **مجمع اللغة العربية**،ط.٤،٢٠٠٤.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية :

2٣. Stora Benjamin, **Algérie:histoire contemporaine 1830-1988**, Alger: Casbah Editions, 2004.

2٤. Ben KheddaBenyoucef, ***L'Algérie à l'indepéndance: la crise de 1962***. (Dahlab:Author Publisher, 1997)

2٥. Benbella Ahmed, (ItineraireBeyrouth: Edition el wahda, 1985)

2٦. Douence Jean-Claude, **La mise en place des institutions Algériennes**, (Paris: Fondation Nationale des SciencesPolitiques, 1964).

*2٧. Lijphart*Arend,**Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration**, New Haven: Yale University Press, 1977.

2٨. yefssah Abdelkader, **La question du pouvoir en Algérie**, (Alger:edenal, 1990).

B. Book chapters :

28. Leca Jean, «État Et Société En Algérie». In.BasmaDarwich (dir). Maghreb les années de transition, Paris: Masson, 1990.

29. W Burton John, “Conflict Resolution as a Political Philosophy”, in. J.D Dennis, Sandole and Hugo Merwe van der. (eds), Conflict Resolution Theory and Practice: Integration and Application, Manchester and New York: Manchester University Press, 1993.



30. Zartman William, «L'armée dans la politique Algérienne», in. Debbasch Charles ; Bruno Etienne (sous la responsabilité de), Annuaire de l'Afrique du Nord, Paris : Centre national de la recherche scientifique ; Centre de recherches sur l'Afrique méditerranéenne (CRAM):Editions du CNRS, 1968.

A. Magazines and newspapers:

2. Guy Perville, "L'élite intellectuelle : L'avant-garde Militante et le peuple Algérien", Vingtième Siècle 12 (1986).

3. Hachemaoui Mohammed, «Permanences du jeu politique en Algérie», politique étrangère (2009/02-2009/2 – Été).

4. Robert B. Revere, "Revolutionary Ideology in Algeria", Polity 4 (1973).

5. Yefsah Abdelkader, «L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992», Monde musulman et de la Méditerranée 65 (1992).

B. Journals

1. HurbertLlewis William, "The Decline of Algeria's FLN", Middle East Journal 2 (1966).

C. Dissertations

1. Mohand Amer Amar,"La crise du front de libération nationale de l'été 1962 indépendance et enjeux de pouvoirs", (Thèse pour l`obtention du doctorat d'histoire en UFR Géographie, Histoire, Sciences de la Société (GHSS), Université PARIS. DIDEROT (Paris 7), 2001.

D. Dictionaries and encyclopedias

2. Yarn H Douglas., "Conflict" in Dictionary of Conflict Resolution, (San Francisco: Jossey-Bass 1999).